الهجرة غير الشرعية في الجزائر : دراسة في الخصائص والأسباب

إبراهيم زروقي
باحث من جامعة تلمسان

مقدمة :

تعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم إنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد التنقل المستمر من مكان إلى أخر، المجاعات والفقر والزلازل وانتشار الفياضات وانتشار الأوبئة والحروب كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من موطنه إلى مناطق أخرى.

ويختلف الغرض من الهجرة من مجرد زيارة للعلاج أو رحلة للدراسة إلى هجرة دائمة بحثا عن عمل أو بهدف الاستقرار.

أولا : المفاهيم الأساسية

أ- الهجرة :

لغة : الخروج من أرض إلى أرض، قال الأزهري : وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم وحالتهم التي نشأوا بها [1].

اصطلاحا : يقصد بها انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى يقول جونار Gonnard الهجرة في ترك البلد والالتحاق بغيره سواء منذ الولادة أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة وغالبا بقصد تحسين وضعية العمل [2].

ولقد عرف أنتوني غدنز الهجرة بأنها " دخول الناس إلى بلد آخر للاستقرار فيه. والمهاجرة هي عملية انتقال الناس وارتحالهم من مواطنهم للاستقرار في بلد آخر" [3].

ب- الهجرة غير الشرعية :

فهي الهجرة التي تقوم خارج النظم القانونية للمعمول بها بين الدول، ويطلق على هؤلاء المهاجرين في بعض الجهات عبارة المهاجرين غير الموثقين او غير المسجلين و"المهاجرين السريين".

وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من اكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير الشرعية، وقد تبين إن السياسات المقيدة في أوروبا قد جعلت الوضع أكثر صعوبة للهجرة القانونية إلى غرب أوروبا، والنتيجة أنه في 1973 قد سجل أكثر من نصف مليون أجنبي يعملون ويعشون في أوروبا بطريقة غير مشروعة ومعظمهم يشتغلون في إنجاز الطرق، البناء، والزراعة والفنادق أو الخدمات العامة"[4].

ومنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية، من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحثا عن العمل، وتعد منطقة شمال إفريقيا من المناطق التي تنطلق منها الهجرة غير الشرعية نحو إيطاليا ومناطق من اليونان وإسبانيا وكذلك هجرة الصينيين نحو "هونغ كونغ"، وفي منطقة أمريكا اللاتينية تنشط هجرة غير شرعية من كولومبيا والشيلي وباراغواي نحو الأرجنتين. ويلاحظ أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين الذين سلكوا الحدود البرية والبحرية، تعرضوا إلى أحداث مأساوية. كما يلاحظ أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين من العمالة غير الماهرة التي تؤدي أعمالا هامشية، وتحت شروط عمل قاسية وأجور متدنية، وتعرضوا لأخطار ومشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية"[5].

هذا ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة، مثل التعاقد مع منظمات التهريب، والتسلل عبر الحدود البرية والبحرية، الزواج الشكلي الذي يسمح بالحصول على الإقامة، استخدام الوثائق المزورة، وعدم العودة بعد انقضاء أجل الإقامة المؤقتة، وتشير دراسات إلى انه في ظل الظروف والأزمات الاقتصادية المتلاحقة تنشط حركة تهريب الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين الأوضاع الاقتصادية. وتقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة، مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية"[6].

ج- الجريمة المنظمة:

- الجريمة والجرم لغة : الذنب، تقول (جرم وأجرم وأجترم) والجرم بالكسر للجسد وقوله تعالى : "ولا يجر منكم شنآن قوم" [7]، أي لا يحملنكم [8]، و" تجرم" عليه أي ادعى عليه ذنبا لم يفعله [9]، كما يطلق لفظ الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقابا بدنيا أو معنويا.

وتعرف الجريمة لغويا على أنها قطع الشيء ويقال الجريم الثمر اليابس والجرامة ما سقط من ثمر النخل والجريمة النواة للثمر [10].

أما كلمة المنظمة فهي مشتقة من "نظم" اللؤلؤ جمعه في السلك ومن "نظم" الشعر و"الانتظام" الاتساق ويفيد فعل نظم للتدليل على الوضع أو الحالة التي تكون عليها الجماعة أو الاتحاد الذي تجمعت إرادة فيه على تحقيق أغراض معينة[11].

وعلى الرغم من الخطورة البالغة للجريمة المنظمة ومع تعدد الدراسات التي تناولت ظاهرة الإجرام المنظم سواء كانت هذه الدراسات على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف جامع متفق عليه لهذه الجريمة وذلك بسبب تعدد أنواع وأشكال الجريمة المنظمة[12].

إلا أنه يمكن حصر العناصر المتفق عليها التي تقوم عليها المنظمة وهي :

1- وجود منظمة إجرامية تتألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر.

2- ارتكاب جريمة خطيرة.

3- الاستمرار في ممارسة الأنشطة الإجرامية.

4- استعمال وسائل وطرق تتسم بالدقة والتعقيد في تحقيق أهدافها.

5- الدافع أو الباعث هو تحقيق الربح باستخدام العنف.

وقد ظهرت الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة عبر الدول نتيجة للتوسع التجاري بين الدول وعولمة اقتصاديات الدول وما نتج عنها من عولمة الثقافة وكذلك الجريمة فنشأت منظمات خطيرة تعمل على مستوى دولي ومنظم متجاوزة الحدود الدولية ومخترقة لأكثر من دولة ومعتمدة استراتيجيات معينة وتحالفات بين المنظمات الإجرامية الوطنية والخارجية لفرض السيطرة على الدول مما جعلها من أكبر التحديات التي تواجه الدول بكافة أشكالها وبدون تمييز بين المتقدمة منها والمتخلفة، ومن أشهر المنظمات الخطيرة المافيا الإيطالية، وعصابات الثالوث في جنوب شرق أسيا، وعصابات الياكوزا، وعصابات الكارتل الكولومبية.

ثانيا : الخصائص الأساسية للهجرة المعاصرة :

لقد حدد اثنان من الباحثين في شؤون الهجرة العالمية "casteles & miller 1993 أن اتجاهات الهجرة وأنماطها في المستقبل القريب ستتميز بأربع خصائص أساسية هي[13]:

1- **التسارع** : ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا لا يتجزأ في عملية التكامل العالمي، حيث سترتفع أعداد المهاجرين عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة .

2- **العولمة** : اتخذت الهجرة طابعا عالميا واتسعت مجالاتها لتشمل أعدادا أكبر من الدول سواء منها المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين، حتى أصبح بعض علماء الاجتماع يطلقون على أيامنا هذه " عصر الهجرة ".

3- **التأنيث** : إذ أن أعداد النساء المهاجرات آخذة في التزايد خلافا لحركات الهجرة السابقة التي تشمل الرجال في أغلب الأحيان، ويرتبط تزايد هجرة النساء ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على سوق العمل العالمي، بما في ذلك تزايد الطلب على العاملات في البيوت وتوسع السياحة الجنسية والمتاجرة بخدمات النساء .

4- **التنوع** : حيث ستقوم البلدان المضيفة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافا لسياستها السابقة التي تستقبل بموجبها فئات محددة، ولقد درج الدارسون على تمييز أربعة نماذج في الهجرة لوصف التحركات السكانية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فهناك[14]:

* النموذج التقليدي الكلاسيكي للهجرة : ويصدق على بلدان مثل : كندا، والولايات المتحدة وأستراليا التي نشأت ونمت في السياق التاريخي باعتبارها دولا تضم شعوبا من المهاجرين ،وقد قامت هذه الدول بتشجيع الهجرة واجتذابها بالرغم من وجود الكثير من القيود وأنظمة الحصص "الكوتا" على من يفدون إليها سنويا.

- النموذج الكولونيالي الاستعماري : فتمثله دول مثل بريطانيا وفرنسا اللتان تميلان إلى إعطاء الأفضلية للمهاجرين القادمين من البلدان التي كانت خاضعة لسيطرتها الاستعمارية في السابق دون غيرهم.
- نموذج العمال الضيوف : وتتبعه دول مثل ألمانيا وسويسرا وبلجيكا، إذ بموجب هذه السياسة يجري قبول المهاجرين ودخولهم إلى البلاد على أساس مؤقت، ولتلبية احتياجات سوق العمل بصورة خاصة، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة حتى لو أمضوا فترات طويلة من العمل والاستقرار في ذلك البلد.
- نموذج الهجرة غير المشروعة : الذي أصبح واسع الانتشار في الآونة الأخيرة نظرا للقيود المتشددة التي تفرضها الدول الصناعية على الهجرة ويستطيع كثير من المهاجرين الذين يدخلون بلدا بصورة سرية أو تحت ستار ذريعة أخرى أن يعيشوا بطريقة غير قانونية بعيدا عن أنظار السلطات الرسمية في ذلك المجتمع.

إضافة إلى ما تقدم، نجد أن للهجرة خصائص أخرى نذكر منها :

- **الهجرة خاصية إنسانية – سكانية** : تعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر ، إمّا بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ، هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل ثم الاعتراف بها عالميا، منذ أكثر من ربع قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- **الهجرة ظاهرة عالمية تستلزم التعاون الدولي :** قالت رئيسة البرلمان الألماني السابقة " ريتا زوسموت" التي شاركت في إعداد التقرير الدولي عن الهجرة : "إن الهجرة ظاهرة عالمية وهو ما يفرض بالتالي انتهاج سياسة عالمية تشترك فيها الأسرة الدولية"[15].

- **الهجرة عنصر إخصاب:** ويتجلى ذلك في إعلان " فرانكو فراتيني " نائب رئيس المفوضية الأوربية في المؤتمر الذي أقيم في العاصمة البرتغالية لشبونة في شهر سبتمبر 2008، حول الهجرة القانونية، إن الاتحاد الأوربي " يجب أن يكون براغماتيا في مجال الهجرة ويقتنع بأن القارة العجوز في حاجة إلى اليد العاملة المؤهلة للحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي ، وكذلك الديمغرافي مبرزا أن على أوربا أن تنظر إلى الهجرة بوصفها عنصر إخصاب وظاهرة لا يمكن تفاديها في عالم اليوم، وليس بوصفها تهديدا".

- **الهجرة ظاهرة مرنة:**

لم تتغير موجات الهجرة من حيث اتجاهها فحسب، بل من حيث طبيعتها أيضا، لقد كان المهاجرون بصورة دائمة جماعات شديدة التنوع فمنهم المستوطنون الدائمون، والعاملون بموجب عقد، وأصحاب المهن من العابرين والمهاجرين غير الشرعيين، وكذلك طالبو حق اللجوء السياسي واللاجئون، والأشخاص ينتقلون من فئة إلى أخرى حسبما تسمح الظروف أو تتيح الفرص، فقد يدخلون بصفة سياح مثلا ويتجاوزن ما تسمح به أذونات الإقامة، فيغدون مهاجرين غير شرعيين، ثم ينالون بطاقة إقامة بصفة مقيمين دائمين وأخيرا يصبحون مواطنين بالتجنّس .

ثالثا : أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر – نتائج دراسة ميدانية :

أ- **الإجراءات المنهجية للدراسة.**

1- **منهج الدراسة:**

تصنف هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية التي تهدف إلى تشخيص أبعاد الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري من خلال البحث في:

- المداخل الأساسية في تفسير الهجرة غير الشرعية.
- الاتجاهات السوسيوأنثروبولوجية المفسرة للهجرة غير الشرعية.
- أسباب الهجرة غير الشرعية الرئيسية في المجتمع الجزائري.
- سياسة الجزائر في الوقاية والتصدي للهجرة السرية والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة.

وتبعا لهذه الأهداف، تم استخدام المنهج الوصفي المدعم بالمسح الاجتماعي.

2- **مجتمع الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على عينة من المهاجرين السريين المقيمين في الغرب الجزائري والذين:

- **ضبطوا في حالة تلبس وكانوا محل تحقيق ومتابعة قضائية.**
- **أولئك الذين تم طردهم من الخارج وتحويلهم إلى أرض الوطن عبر موانئ الغرب الجزائري (الغزوات ووهران). وكانوا محل متابعة قضائية أيضا.**

3- **خطوات الدراسة:**

تضمنت الدراسة الحالية الخطوات التالية:

- **مراجعة وتوظيف الدراسات المكتبية التي تعتمد على رصد التراث العلمي المتعلق الظاهرة المدروسة (الهجرة السرية، الاغتراب...)**
- **جمع النصوص التنظيمية المعمول بها في إطار الهجرة السرية.**
- **حوارات متعددة وثرية مع إطارات متخصصة ومهاجرين غير شرعيين.**

4- **فرضية الدراسة:**

يمكن القول أن الفقر والاغتراب ينالان من جوهر شخصية الفرد الجزائري، فيدفعه إلى ممارسة سلوك الهجرة السرية، فالاغتراب الاجتماعي والفقر هما السبب (المتغير المستقل) والهجرة غير الشرعية نتيجة (المتغير التابع).

وعلى ضوء هذه المعطيات، تمت صياغة الفرضية العامة على الشكل التالي:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الجزائري تعكس في أبعادها الهوة الموجودة في الثقافة التي يعيش فيها المهاجر غير الشرعي... فقر، اغتراب، يأس، فقدان المعايير.

5- **أدوات الدراسة وتقنياتها:**

1- **العينة:**

***العينة الأصلية:**

قابلت أكثر من 650 مهاجر غير شرعي واستقر رأيي على انتقاء عينة أصلية تتكون من 186 مهاجر غير شرعي، من الذكور الجزائريين، الذين تورطوا في ارتكاب فعل الهجرة غير الشرعية (الفعل المعاقب عليه بقانون العقوبات الجزائري) والذين:

- **ضبطوا في حالة تلبس وأحيلوا على الضبطية القضائية والعدالة لمتابعتهم قضايا.**
- **أبعدوا أو طردوا من الخارج نحو وطنهم على الموانئ الجزائرية (الغزوات ووهران)، وتمت متابعتهم كذلك قضائيا..**

إن العينة المنتقاة هي عينة عمدية، وهذا الاختيار له ما يبرره على مستوى الفرضية والمتغيرات المعتمدة في الدراسة الحالية، ألتقى الباحث بالعينة المختارة في حياتهم العادية، بالموطن الأصلي الذين يقيمون فيه. وهذا ما يضفي على الدراسة أهمية خاصة.

2- **وسائل جمع البيانات:**

تم استخدام الأدوات التالية:

* **الملاحظة المباشرة:**

* **المقابلة الموجهة:**

المقابلة الموجهة المدعمة باستمارة بحث تحتوي على مجموعة من الأسئلة.

وقد تم تصميم الاستمارة خصيصا لهذه الدراسة وفق الخطوات العلمية المتعارف عليها في هذا الإطار، وبما يتماشى مع أهداف الدراسة ومحتواها، وقد ارتكز تصميم الاستمارة على معلومات وأفكار مستمدة من عدة مصادر أساسية هي:

- الدراسات السابقة في مجالي الاغتراب والهجرة غير الشرعية.
- الدراسات التي استخدمت طرق الارتباط بواسطة الأساليب الإحصائية، خاصة تلك التي استخدمت (معامل ارتباط بيرسون) للكشف عن العلاقة بين الاغتراب والسلوك المتطرف ومنه الهجرة غير الشرعية.
- المقابلات التي أجريت مع أكاديميين وباحثين في العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية وكذلك الخبراء المعنيون بقضايا الهجرة غير الشرعية.
- الدراسات المعنية بالهجرة وواقع الأسرة الجزائرية في عصر العولمة المتوحشة والتوترات العالمية والمحلية.

وقد ارتبطت الأسئلة (إلى جانب الخصائص العامة للعينة) بالعوامل التالية:

- التنشئة الاجتماعية الخاطئة (التطرف التربوي).
- العلاقات الاجتماعية السلبية والمشكلات الاجتماعية الهدامة.
- الحرمان الاجتماعي والعزلة الاجتماعية.
- الاغتراب عن الذات والشعور بالإحباط.
- العوامل الاقتصادية المجحفة المولدة للتراث الفاحش.
- التمرد السياسي وفقدان الثقة في الممارسات السياسية.
- الثقافة الهامشية.

- العنف المؤسسي الخفي وانهيار معايير الضبط الاجتماعي.

وقد تم التحقق من صدق الاستمارة المستخدمة في الدراسة الحالية باستخدام طريقة صدق المحتوى، وقد تم تنفيذ هذه الطريقة من خلال المراجعة الدقيقة لبنود الاستمارة بهدف التأكد من أن هذه البنود تقيس الموضوع المطلوب قياسه.

وبموجب اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية أصبحت جاهزة للتطبيق أداة لجمع البيانات.

6- **طريقة تحليل البيانات:**

تم الاعتماد على طريقة جمع الأجوبة وتصنيفاها تبعا لأبعاد الهجرة غير الشرعية، وتنظيمها بحسب علاقتها بكل متغير من متغيرات البحث. والأساس المنطقي لهذه الطريقة هو اكتشاف العلاقة الوظيفية الموجودة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبالتالي للوصول إلى اختبار صدق الفرضية من عدمها، بالوقوف على نسب مئوية ذات دلالة إحصائية (تفوق 50%) تؤدي مفهوم أبعاد الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي والفقر وفقدان المعايير الاجتماعية.

رابعا - نتائج عامة.

تأسيسا على ما سبق، يمكن استخلاص ثلاث أبعاد أساسية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالإشكالية المطروحة والفرضية العامة المعتمدة، وهي:

*** توجد علاقة ارتباطية بين عاملي الفقر والبطالة والهجرة السرية ".**

- فيما يخص هذه النتيجة، فقد دلت النتائج المتحصل عليها ، أن هناك علاقة ارتباطية بين متغيري الفقر والبطالة والهجرة السرية.

فالنتائج تبرر الغالبية من المهاجرين السريين بطالين، الجامع منهم وغير الجامعي ،كما أنهم ينتمون إلى أسر كبيرة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من سبعة أفراد، علاوة على أنه ولا واحد منهم تمكن من تكوين أسرة.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تفاقم ظاهرة البطالة وزيادة حجم الفقر تعد من الأسباب المباشرة الّتي تجعل الشاب الجزائري مضطرا إلى مغادرة وطنه الأصلي بحثا عن مصدر للرزق.

فالبطالة تعتبر العامل الرئيسي الكامن وراء إصرار آلاف الشباب الجزائري على الهجرة السرية الّتي لم تعد مقتصرة على الشباب الأمي فقط ،بل طالت حتّى الجامعيين الذين لم يجدوا عملا يناسب مؤهلاتهم العلمية ، فاشتغلوا في المقاهي وفي ورشات البناء وفي الإدارة المحلية كأعوان غير دائمين بأزهد الأجور.

والجدير بالذكر أن ظاهرة الهجرة السرية لم تكن معروفة في الجزائر الّتي هي قريبة من غرب أوروبا ، ومع ذلك فإن الجزائريين لم يهاجروا عندما كان الغرب مفتوحا لهم دون تأشيرة إلى غاية النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي ،فهناك أسباب جديدة وراء هذه الظاهرة ،من بينها تدني مستوى عيش الفرد ،وارتفاع مستوى البطالة والفقر في المجتمع الجزائري.

ويعتبر الفقر الذي هو نتاج ظاهرة البطالة أحد العوامل المشجعة على الهجرة السرية إذ يفيد آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية كما تقدم معنا أن الجزائر توجد في رتبة متدنية من مؤشر الفقر ،حيث تم إحصاء 17 بالمائة من السكان أي ما يعادل 6 مليون جزائري يعيشون في مستوى الفقر.

ثم إن تداعيات العولمة وما سببته من انعكاسات سلبية على اقتصاد بلادنا وما أفرزته من هيمنة المؤسسات المالية الّتي أخضعت الكون إلى منطق المعاملات الصرفية الّتي لا تولي أي اعتبار للإنسان وتحدث انعكاسات كارثية على الشعوب الفقيرة.

وتعجبني مقولة العالم الديمغرافي الفرنسي " ألفريد صوفي " وهو يلخص إشكالية الهجرة بقوله : " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

*** " توجد علاقة إرتباطية بين عامل اليأس (الاغتراب) والهجرة السرية ".**

- فيما يخص هذه النتيجة، دلت المقابلات الميدانية، أن هناك علاقة إرتباطية بين متغير اليأس أو الاغتراب والهجرة السرية.

فالنتائج تبرر أن المهاجرين السريين ركبوا البحر على متن قوارب مطاطية أو خشبية لا تتوفر فيها أدنى أسباب الأمان والسلامة أمام أهوال البحر وأخطاره ،ليلتحقوا ببلاد الغرب وبدون وثائق تثبت الهوية .

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حالة اليأس والاغتراب الّتي يعيشها الشباب الطامح إلى حياة أفضل ، إذ أصبحوا يفضلون المغامرة مع احتمال الموت في عرض البحر على البقاء في وضع يرونه لا يطاق ،وكأنهم يقولون " الموت ولا البقاء في الجزائر".

كيف لا وهم يرون أن الآفاق تضيق أمامهم يوما بعد يوم حتّى لتكاد تنغلق وآلاف من خريجي الجامعات يقارعون البطالة والتأخر في تكوين الأسرة ،ويرون أن السنوات الّتي أمضوها في الدراسة لم تنجح سوى في إعطائهم قلب "حيطيست"، حتّى أن الكثير منهم لازالت وضعيتهم اتجاه الخدمة الوطنية في انتظار التسوية، علاوة على أن آفاق المستقبل باتت مجهولة في ظل الفشل الذريع الذي عرفته الإجراءات السياسية الخاصة باستقطاب الشباب ،وعدم قدرة الأحزاب أو حتّى الجمعيات على التكفل بمشاكلهم (العينة المستجوبة غير منخرطة في أي حزب سياسي).

إن ركوب قوارب الموت ما هي في الحقيقة إلا وسيلة أخرى من وسائل التعبير عن اليأس على غرار الانتحار وتناول المخدرات والإدمان على الإنترنت واللجوء إلى العنف والإرهاب.

*** توجد علاقة إرتباطية بين عامل فقد المعايير الاجتماعية والهجرة السرية ."**

- فيما يخص هذه العينة، دلت المقابلات الميدانية، أن هناك علاقة إرتباطية بين متغير فقد المعايير الاجتماعية والهجرة السرية.

حيث بات المهاجر السري يشعر أن الحب والود والتعاون أصبحوا غير موجودين بين الناس، كما يعتقد أن مقولة "من جد وجد" لم تجد من يدعمها ، كيف لا وقد أمضى معظم وقته يدرس ويجتهد ليجد نفسه بطالا ، عالة على والديه ، بعدما كان يسعى لأن يخفف العبء عن والده بعد إيجاده لعمل ،كل هذا جعله يقتنع أنه ليس ثمة عدالة اجتماعية في مجتمعه ،خاصة وأن هناك من استفاد من امتيازات جديدة جعله غنيا بعد عشية وضحاها كما أن كرامة الإنسان وقيمته أصبحت مرهونة بما يملكه من مال وثروات.

فبات الشاب الجزائري يحس بالقلق والخوف من المستقبل وأنه لا يمكنه تحقيق ما يطمح إليه بالطرق المشروعة.

إن اللجوء إلى المجهول - الحرقة - بدون وثائق إثبات الهوية ودون إخبار الوالدين في وسط ظروف غامضة وخطيرة تاركا خلفه وطنه ومسقط رأسه، وأعز الناس إليه، هو نتاج فقد المعايير الاجتماعية المبنية على الحب والود والتعاون والتكافل والقرابة وحب الوطن ، وتكافؤ الفرص ، والمساواة والعدل.

الخاتمة :

إن تعقد العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول والتطور المذهل الحاصل على كافة المستويات قد أثر كثيرا في عالم الجريمة بمختلف أنماطها، فأصبح بشمل كافة عناصر تكونها وتشكلها فانتقلت بذلك الجريمة من المجتمع الداخلي إلى المجتمع الدولي، فظهرت منها أنواع جديدة على كافة المستويات المحلية، الإقليمية والدولية فزادت معاناة المجتمع الدولي من الجريمة المنظمة عبر الوطنية خصوصا المخدرات، تبييض الأموال، الجرائم المعلوماتية، تزييف العملات، الاتجار بالبشر، الفساد وغيرها.

وأمام هذا الانتشار المذهل والاجتياح والسريع للجريمة العابرة للحدود لمختلف المجتمعات، فقد وجد المجتمع الدولي نفسه عاجزا عن مواجهة عصاباتها وأنشطتها بمفردها، فكانت الخاصة ماسة لإيجاد آليات وطيدة ودولية فعالة للتصدي لهذا النوع من الأنشطة الإجرامية، خاصة مع قدرة هذه العصابات على ممارسة أنشطتها في أكثر من دولة ضمن تحالفات علنية أو خفية يصعب إختراق شبكاتها نتيجة إحكام التخطيط والتنظيم والتنفيذ.

ولا يخفى على أحد أن العصابات الإجرامية المنظمة تستغل مثل هذه المواقف لتكييف نشاطاتها الإجرامية والتغلغل في عمق المجتمع.

ولكون الهجرة السرية هي إحدى صور وأنماط الجرائم العابرة للحدود، فقد باتت ظاهرة تخرق كل الحواجز الطبيعية وتدوس على القوانين مهما كانت صرامتها، وأصبحت من أهم التحديات المعاصرة التي تواجهها في الشمال كما في الجنوب، لما لها من تأثيرات اقتصادية وديمغرافية واجتماعية على الدولة المعنية، ولقد خلفت هذا الظاهرة انعكاسات متعددة، وكل الإجراءات المتخذة للتصدي لها والحد من تأثيراتها أظهرت محدوديتها.

ويمكن القول إن الأسباب العميقة لهذه الظاهرة ترجع بالأساس إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف بلدان العالم.

وقد أخذت ظاهرة الهجرة السرية أبعادا خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة، ما يتطلب تكثيف الجهود بين الدول المصدر والعبور والاستقبال، للاتفاق حول اتخاذ تدابير مشتركة بهذه إيجاد الحلول الناجعة والفعالة لهذه المشكلة.

لقد أصبح في حكم اليقين، أن الحلول الجزئية والظرفية أضحت غير فعالة، وأن المعالجة الأمنية وحدها لم تعد كافية، لذلك فقد أضحى لزاما إيجاد حلول توافقية لظاهرة يجمع بين البعد الأمني وسياسات التنمية، واتخاذ تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي –ما يعني أمنا قوميا– للبلدان المرسلة للمهاجرين.

وهكذا فإنه يتعين على الدولة المستقبلة للمهاجرين أكثر من أي وقت مضى، ضرورة دعم البلدان المصدرة للمهاجرين لمواجهة مشكلات الفقر، البطالة والتخلف، وذلك بإتخاذ التدابير الكفيلة بخلق مشاريع تنموية وضمان تنمية مستدامة على مستوى المناطق التي تتميز بكثافة سكانية عالية للفئات المرشحة للهجرة والقيام بحملات واسعة للتوعية بمخاطرها، وتنفيذ برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المرشحين للعودة إلى أوطانهم إضافة إلى وضع برامج لتشجيع الاستثمارات، وبالمقابل يجب اتخاذ إجراءات ردعية من شأنها تفكيك شبكات التهريب والمتاجرة في البشر.

إن محاربة الهجرة السرية تتطلب –على المدى الطويل– مواجهة الأسباب الاقتصادية التي تقود إليها وفي مقدمتها الفقر والبطالة وضعف برامج التنمية من خلال إستراتيجية لإجراء إصلاحات تنموية شاملة اقتصادية واجتماعية وتحقيق أمن قومي مستدام في بلدان الدفع.

الإحالات و الهوامش :

1 - لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، المجلد الخامس عشر، طبعة جديدة محققة، دار صادر، بيروت، 2005، ص.23

2 - rené Gonnard, Essai l'histoire de l'imigration, paris, 1927, pp, 19- 20.

3 - أنطوني غدنز، بمساعدة كاين بيرد سال ترجمة وتقديم : الدكتور غايز الصباغ، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة جمانة، ط 4، بدون تاريخ، ص .32

4 – الأمين القلاعي، العولمة والهجرة الدولية، المرجع السابق، ص .68

5 – عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، المرجع السابق، ص 8- 9.

6 - المرجع نفسه، ص .18

7 - الآية 8 سورة المائدة.

8 - محمد راتب النابلسي، التفسير المختصر سورة المائدة، تفسير الآية 8، من الموقع الالكتروني :
http.//www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=3941

9 – محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان، 1989، ص 89.

10 – المساعد العربي، تقسيمات الجرائم في القانون الجزائري، من الموقع الالكتروني :
http://droit7.blogspot.com/2013/10/blog-post_2572.html

11 – فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص.30

12 – رشيف سيد كامل، الجريمة المنظمة، ط 1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000، ص .16

13 – أنتوني غدنز بمساعدة كاترين بيردسال، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصيّاغ، علم الاجتماع "مع مدخلات عربية"، ص335.

14 - المرجع نفسه ص333-334.

15 - http : // www.swissinfo.ch/ara/suissinfo.htm/?site sect.